



تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

**مناقشة رسالة الماجستير**

**العنوان**

جوانب قانونية من علاقة الشركة القابضة بالشركات التابعة لها  
(دراسة مقارنة – بين القانون الإماراتي والقانون الكويتي والقانون الأمريكي)

**للطالب**

أحمد محمد عبدالله الكندري

**المشرف**

د. أحمد الزعابي، قسم القانون الخاص  
كلية القانون

**المكان والزمان**

11:00 صباحاً

الاثنين، 17 سبتمبر 2018

قاعة المحكمة التعليمية (0012) بالطابق الأرضي، مبنى كلية القانون طلاب

**الملخص**

ما من شك أن اقتباس مصطلحات من التشريعات المقارنة دالة على إقامة تنظيم قانوني مغاير لذلك المُتبع في المسائل الإعتيادية، يجب أن يتبعه مسألة التحقق من أثر تدشين هذا التنظيم على أهم الأسس الواردة في تشغيل وإدارة الشركات الواردة في قانون الشركات التجارية، والتي تتمحور حول مسألة الرقابة في الإدارة، والمشاركة في رأس المال. وهذا التنظيم القانوني ذو الصفة الخاصة قد ظهرت وتشكلت ملامحه على المستوى العالمي في القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بعد أن شهدت أساليب مختلفة تهدف إلى التركيز الاقتصادي، وذلك من خلال إقامة كيانات اقتصادية عملاقة تُسيطر على قطاعات تجارية واسعة في السوق، وبطبيعة البيئة التجارية المتمثلة بضرورة مواكبة ركب التطور من خلال التأثير بأي مصطلح حديث يظهر في الدول المجاورة مما أدى إلى إضافة المشرع في دولة الإمارات العربية المتحدة الشركة القابضة كتنظيم قانوني خاص، بهدف الإستمرار في عملية تطوير وتحسين البيئة الاقتصادية، لتظل كما هي بيئة صالحة لعمل الشركات و جاذبة لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية. ومن خلال دراسة هذا التنظيم القانوني للشركة القابضة والشركة التابعة لها ضمن النصوص القانونية الواردة في قانون الشركات التجارية الإماراتي رقم 2 لسنة 2015، والعمل على تحليل هذه النصوص، والإمعان في الدراسات الفقهية التي تناولتها وفندتها، ومقارنتها بتشريعات أخرى، لإظهار مدى ملاءمة صياغتها للغاية التي شرعت من أجلها، ليكون الهدف من ذلك التطرق لعنصر المسؤولية وإلحاقه بمن تسبب بالضرر بناءً على تلك النصوص القانونية، ومدى إسعاف ذلك للأحكام القضائية المتعلقة بهذا الموضوع. وفي تقدير هذه النصوص القانونية الواردة محل موضوع الشركة القابضة، إذ يبدو بأنها لم تكن حاسمة لعنصر المسؤولية ونسبته لمن تسبب بالضرر، كما أنها لم تستوضح هذه النصوص جدوى العلاقة القائمة بين الشركة القابضة والشركة التابعة لها، وذلك في ظل تقدم بعض التشريعات الأخرى في هذه المسائل، فلا بد من أن يقوم المشرع الإماراتي بإعادة تقدير هذه المسائل، ليراعي بها الغاية التي شرع من أجلها التنظيم القانوني الخاص للشركة القابضة.

**كلمات البحث الرئيسية:** الشركة القابضة، الشركة التابعة، السيطرة، شكل الشركة، أغراض الشركة، المسؤولية، المسؤولية المحدودة، المسؤولية التضامنية، الإلتزامات، الرقابة، رأس المال.